

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 891 لسنة
1992 م بإنشاء الهيئة العامة للشئون
الاجتماعية

الجريدة الرسمية
السنة الحادية والثلاثون
العدد 6

03 / 04 / 1993 م

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfe2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfe2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (891) لسنة 1992 م
بإنشاء الهيئة العامة للشؤون
الاجتماعية

اللجنة الشعبية العامة ، ،

بعد الاطلاع على قانون النظام المالى للدولة ، وتعديلاته .
وعلى القانون رقم (89) لسنة 1971 م بشأن الزكاة .
وعلى القانون رقم (79) لسنة 1975 م بشأن ديوان المحاسبة .
وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 م بشأن الخدمة المدنية .
وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
وعلى القانون رقم (16) لسنة 1985 م بشأن المعاش الاساسى ولائحته
التنفيذية .

وعلى القانون رقم (5) لسنة 1987 م بشأن المعاقين .
وعلى القانون رقم (13) لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبية .
وعلى القانون رقم (16) لسنة 1992 م بشأن الهيكلة الادارية .
وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (4) لسنة 1992 م بشأن اعادة تنظيم
اللجان الشعبية العامة النوعية .
وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (11) لسنة 1992 م بتقرير بعض الأحكام
فى شأن تنفيذ قانون الهيكلة الادارية .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (500) لسنة 1991 م بشأن انشاء جهاز
استثمار أموال الرعاية الاجتماعية .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (875) لسنة 1992 م بشأن تنظيم أمانة
اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى .

قررت

(1)

تنشأ وفقاً لأحكام هذا القرار هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للشئون الاجتماعية » تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وتتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى .

مادة (2)

يكون المقر الرئيسى للهيئة (مدينة طرابلس) ، ويجوز انشاء فروع ومكاتب لها داخل الجماهيرية العظمى ، وذلك بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى .

مادة (3)

تتولى الهيئة العامة للشئون الاجتماعية القيام بما يلى :-

- 1 . ادارة وتسيير مرافق الرعاية الاجتماعية ومراكز تأهيل المعاقين والعمل على تكامل الخدمات فيما بينها .
 - 2 . تقديم الخدمات الخاصة بالمعاقين والاهتمام بقضاياهم ووضع الأسس الكفيلة برعايتهم وتأهيلهم ودفعهم للإنتاج .
 - 3 . ادارة وتسيير رياض الاطفال ودور الرعاية الاجتماعية .
 - 4 . ادارة وتسيير معاهد التربية الخاصة .
 - 5 . تولى شئون المعاش الاساسى ومراجعة حساباته ، طبقاً لقانون المعاش الاساسى ولائحته التنفيذية .
 - 6 . تقديم الخدمات الطبية العلاجية للفئات التى تشرف على رعايتها .
 - 7 . تولى ادارة شئون الزكاة .
 - 8 . استثمار أموال الرعاية الاجتماعية فى جميع المجالات التى تحقق عائداً استثمارياً للإيفاق على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية من خلال ما يلى :-
- أ) تنفيذ مشروعات البناء والصيانة بنفسها أو عن طريق التعاقد مع الغير .

- (ج) انشاء وإدارة المرافق التي تحقق عائداً استثمارياً مناسباً كالمطاعم والفنادق والمصائف وغيرها.
- (د) بناء وحدات سكنية بقصد تمليكها أو تأجيرها وإدارة الورش والمصانع الخدمية والانتاجية.
- (9) استيراد ما تحتاجه الهيئة من آلات ومعدات ومواد خام ومستلزمات لتنفيذ مشروعاتها وتوفير احتياجات مؤسساتها طبقاً للنظم المقررة لذلك.

مادة (4)

- تتولى أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي توجيه سياسة الهيئة والإشراف على تنفيذ وتحقيق أهدافها ولها على وجه الخصوص ما يلي :-
- 1 . وضع السياسة التي تسير عليها الهيئة وتحديد أهدافها.
 - 2 . اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وإصدار اللوائح المنظمة لعملها في إطار التشريعات النافذة.
 - 3 . اعتماد الميزانية السنوية للهيئة والحساب الختامي لها.
 - 4 . الموافقة على عقد القروض اللازمة لتمويل مشروعات الهيئة.

مادة (5)

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من عدد من الإدارات والمكاتب يصدر بتحديداتها وتنظيم اختصاصاتها ، وتحديد العلاقة فيما بينها قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (6)

تتولى إدارة الهيئة لجنة إدارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (7)

للجنة الادارة اوسع الصلاحيات في ادارة الهيئة وتصريف أمورها ولها على
الاخص :-

- 1 . وضع البرامج لتنفيذ سياسة الهيئة .
- 2 . اقتراح اللوائح المنظمة للشئون الادارية والمالية للهيئة واحالتها للاعتماد .
- 3 . اقتراح الميزانية السنوية للهيئة والموافقة على الحساب الختامى واحالتها للاعتماد .
- 4 . اقتراح انشاء فروع أو مكاتب للهيئة داخل الجماهيرية العظمى .
- 5 . النظر في التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل فى الهيئة والجهات التابعة لها .
- 6 . النظر فى كل ما يرى أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى أو أمين لجنة الادارة عرضه من موضوعات تتعلق بنشاط الهيئة .

مادة (8)

تضع لجنة ادارة الهيئة لائحة داخلية تبين اسلوب عمل اللجنة وكيفية عقد اجتماعاتها ومن له حق حضور هذه الاجتماعات .

مادة (9)

يختص أمين لجنة ادارة الهيئة بما يلى :-

- 1 . دعوة لجنة الادارة للاجتماع ورئاسة اجتماعاتها .
- 2 . الاعتمادات محاضر لجنة الادارة .
- 3 . تنفيذ قرارات لجنة الادارة .
- 4 . ادارة الهيئة والاشراف على العاملين بها وتطوير نظم العمل بها طبقاً للنظم واللوائح المعمول بها فيها .
- 5 . اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للهيئة .
- 6 . تمثيل الهيئة فى علاقاتها بالغير وأمام القضاء وتوقيع العقود المتعلقة بنشاطها .
- 7 . اعداد المسائل المراد عرضها على لجنة الادارة .

- 8 . تقديم البيانات والدراسات اللازمة للبت في المسائل المعروضة على لجنة الادارة .
- 9 . اعداد التقارير الدورية عن نشاط الهيئة وعرضها على لجنة الادارة للنظر فيها .

مادة (10)

تتكون الموارد المالية للهيئة من :-

- 1 . إيرادات نشاطها مقابل ما تقدمه من خدمات .
- 2 . الاعتمادات التي تخصص لها بالميزانية العامة للدولة .
- 3 . الاعانات والهبات التي تقرر لجنة الادارة قبولها بشرط عدم تعارضها مع أغراض الهيئة .

مادة (11)

تكون للهيئة ميزانية مستقلة .

وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية لسنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، على أن تبدأ السنة المالية الاولى اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار وتنتهى بانتهاء السنة المالية الحالية .

مادة (12)

للهيئة أن تفتح حسابا مصرفيا بأحد المصارف العاملة بالجمهورية العظمى ، تودع فيه أموالها .

مادة (13)

تتولى أمانة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية فحص ومراجعة حسابات الهيئة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (79) لسنة 1975 م المشار اليه .

مادة (14)

يلغى جهاز استثمار أموال الرعاية الاجتماعية ، الصادر بإنشائه قرار اللجنة الشعبية

وتؤول للهيئة المنشأة بموجب أحكام هذا القرار كافة أمواله وأصوله وموجوداته ،
وتحل محله في كافة ما عليه من التزامات ، وذلك في حدود ما يؤول اليها .
كما يؤول للهيئة كل ما يتعلق بشئون الزكاة والمعاش الاساسى مما كانت تتولاه أمانة
اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى (سابقا) .
وينقل اليها العاملون بالجهاز المشار اليه وكذلك العاملون بالانشطة التى تؤول
اليها بموجب الفقرة السابقة وذلك بذات أوضاعهم الوظيفية الأصلية .

مادة (15)

تسرى على العاملين بالهيئة أحكام القانون رقم (55) لسنة 1976 م .
وأحكام القانون رقم (15) لسنة 1981 م المشار اليها .

مادة (16)

يلغى كلى حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (17)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى : 5 / رجب / 1402 هـ . ر

الموافق : 29 / الكانون / 1992 م